

دفاعاً عن القراءات

تَمْكِينُ الْمَدِّ

في « آتِي » و « آمِن » و « آدَم » وَشَبِيهَهُ

صنعة الإمام العلامة
بركّتي بن أبي طالب العيسى

٣٥٥ — ٤٣٧ هـ

بتَحْقِيقِ

الدكتور / أحمد حسن فحاح

الاستاذ المساعد بجامعة الكويت

وَاللَّهُ قَرِيبٌ

المليحة همل

غفر الله له ولوالديه

2009-09-04

www.alukah.net

دفاعاً عن القراءات

تمكين المذ

في « آتى » و « آمن » و « آدم » وشبهه

صنعة الإمام العلامة
بركي بن أبي طالب القيسي

٣٥٥ — ٤٣٧ هـ

تحقيق

الدكتور / أحمد حسن فرحات

الاستاذ المساعد بجامعة الكويت

والله اعلم

المليحة همل

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م

دار الأرقم
للنشر والتوزيع
ص. ب. ٤٣٢٣١ . حولي
الكويت



تَمَكُّينُ الْمَدَّ
فِي «آخِي» وَ«آمَن»، وَ«آدَم» وَشَبِيهِهِ



مقدمة التحقيق

الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً. ونصلي ونسلم على خير خلقه وخاتم رسله سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه ومن سلك طريقه وترسّم خطاه إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا كتاب « تمكين المد في آتى وآمن وآدم، وما أشبهه » يأخذ طريقه إلى النور بعد أن لبث في كهفه نحواً من ألف سنة، وكنت قد عثرت على نسخة خطية منه — بطريق العرض — عام ١٩٧٠ م حينما كنت أنفحص نسخة خطية من كتاب « الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة » في دار الكتب المصرية، وكانت برقم / ٢٠٧ / تفسير تيمور، وقد ألحق بها كتابان للمؤلف هما: « شرح كلاً وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله تعالى » و « تمكين المد في آتى وآمن وآدم وما أشبهه » وقد كانت فرحتي بهذا الاكتشاف كبيرة لأنني حصلت على كتابين للمؤلف مكّي بن أبي طالب القيسي — الذي كنت أعد دراسة عنه وعن تفسيره — .

وقد قمت بعد ذلك بتحقيق الكتاب الأول وصدر عن دار المأمون

للتراث بدمشق عام ١٩٧٨ م .

وأما كتاب « تمكين المد » — هذا — فقد تأخرت في تحقيقه ونشره
أملاً في الحصول على نسخة خطية ثانية تفيدني في تصحيح النسخة الخطية
التي حصلت عليها من دار الكتب نظراً لأن ناسخها قد حُرِّف وصَحَّف
كثيراً من كلماتها، ورغم أن فهارس المخطوطات المصورة في معهد
المخطوطات التابع للجامعة العربية في القاهرة تشير إلى وجود نسخة أخرى في
المعهد وتحت رقم (مدينة / ١١٦ / ٢٢٣) وفي ١٣ ورقة قياس
١٨,٥ × ١٤ سم بخط حسنٍ على يد أبي الوفاء علي بن إبراهيم بن عمران
بن الصابوني، إلا أنه تبين بعد الرجوع إلى المعهد أن النسخة قد فقدت .

وبعد أن ضعف الأمل في الحصول على نسخة أخرى قررت أن أحقق
الكتاب عن النسخة الخطية الوحيدة مستعيناً بالله على تقويم نص الكتاب
وتحريره من التصحيف والتحريف، وقد بذلت في ذلك ما أستطيع من
الجهد، وأحمد الله سبحانه أن وفقني إلى تقديم نص الكتاب على الوجه
الصحيح المرضي .

وقد لاحظت أن المؤلف جعل كتابه في فقرات — سماها فصولاً —
دون أن يضع لها من العناوين ما يدل على مراده منها، مما اقتضاني أن
أستنبط لكل فصل العنوان المناسب له المعبر عما جاء فيه، وقد وضعت
ذلك ضمن عارضتين [] ليعلم أنه ليس من عمل المؤلف .

كذلك وجدت الحاجة ماسةً إلى ضبط كثير من الكلمات بالشكل،
نظراً لدقة الموضوع وتسهيلاً على القارئ، كما قمت بالترجمة للأعلام
المذكورين في الكتاب، وعزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من السور،
وتخريج الأحاديث الشريفة، كما ذكرت في الحواشي من التعليقات ما يحقق

فائدة أو يسهم في توضيح غامض أو بيان مشكل .

موضوع الكتاب وسبب تأليفه :

موضوع الكتاب هو « تمكين المد في آتى وآمن وآدم وأشباهها » ، وقد يستغرب الإنسان للوهلة الأولى أن يُفَرَّدَ مثل هذا الموضوع بكتاب خاص دون كتب القراءات ، غير أن هذا الاستغراب لا يلبث أن يزول حين نعلم أن تأليف هذا الكتاب جاء نتيجةً للشُّبُه التي أثارها بعض الناس في عصر المؤلف حول تمكين المد في « آتى وآمن وآدم وأشباهها » وكما تدل على ذلك مقدمة المؤلف التي جاء فيها : (سألَت نفعا الله وإياك عن تمكين المد في « آتى وآمن وآدم وشبهه » وذكرت أن قوما اعترضوا على الطلبة المبتدئين في مدِّ ذلك فَيَلْبِسُون عليهم قراءتهم ويورثونهم الشك فيما قرؤوا به ، وذكرت أن أكثر ما يعترضون به أن يقولوا : « من مدَّ آتى وآمن وآدم وشبهه فقد أخرجه من حيز الخبر إلى حيز الاستفهام » وأنا أبين لك فساد ذلك الاعتراض خاصة دون غيره من الاعتراضات إذ قد وصل إليَّ في هذا المد من الاعتراضات أشياء كثيرة وقد نقضتها وجعلتها مرفوضة في جزأين وتأخرت عن إعلان ذلك وإشهاره ولنقض جميع ما يعترضون به ، فنضيف بعضه إلى بعض إلى ما كتبت ، وسترى جميع ذلك إن شاء الله تعالى . فأفرد هذا الكتاب لنقض الاعتراض بالاستفهام في مد « آمن وآتى وآدم » وشبهه ، إذ ذلك غرضك وإذ أكثر من يعترض ممن لا فهم له ولا دراية إنما يعترض بالاستفهام لِيُلْبِسَ على الطالبين القرآن ويوردهم مورد الشك فيما قرؤوا) .

فتأليف الكتاب إذن كان لحاجة ملحة في عصر المؤلف ، ولم يكن من

باب الترف العلمي الذي يوحى به عنوان الكتاب ابتداءً، ويبدو أن تلك الاعتراضات التي أثّرت حول هذا الموضوع قد تركت آثاراً عملية على طلبه القرآن وشككتهم في صحة قراءتهم، فكان لا بد من مثل هذا الكتاب الذي يضع حدّاً لتلك البلبلة التي أثارها أولئك المعترضون على تمكين المد في « آتى وآدم وآمن وأشباهاها » وأن هذا التمكين — في زعمهم — يخرج الماء من حيز الخبر إلى حيز الاستفهام.

وكلام المؤلف في مقدمته يشير إلى كُتُبٍ أُخِرَ أَلْفُها في نقض اعتراضات أخرى على هذا المد — غير الاعتراض بالاستفهام — ولم يبين لنا أسماء هذه الكتب، إلا أن الرجوع إلى ثبت كتب المؤلف يكشف لنا عن كتابين لهما علاقة بالموضوع وهما:

— الرسالة إلى أصحاب الانطاكى في تصحيح المدّ لورش — ثلاثة أجزاء — .

— وجوه كشف اللبس التي لبس بها أصحاب الإنطاكى في المدّ لورش . وهذا كله يدل على أن هناك معركة قد فتحت حول هذا المد مما اقتضى من المؤلف أن يشمر عن ساقه وأن يخوض غمارها بقوة، وأن يقطع السنة المعترضين والمشككين بما آتاه الله من سعة العلم وقوة الحجة والبيان .

نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

لم يرد اسم الكتاب ضمن الكتب التي ذكرها المترجمون لمكي أو التي تحدثت عن كتبه وآثاره ، وكذلك لم نجد إشارة أو إحالة من المؤلف إلى هذا الكتاب ضمن ما وصلنا من كتبه الأخرى ، وهذا كله يقتضينا أن نخص موضوع نسبة الكتاب إلى المؤلف بهذه الفقرة محاولين التعرف على صحة

هذه النسبة من خلال القرائن المتاحة :

١ — أولى هذه القرائن أن هذا الكتاب جاء مع كتابين آخرين للمؤلف هما : كتاب « الرعاية لتجويد القراءة » ، وكتاب « شرح كلا وبلى ونعم » ، وكثيراً ما يجمع النساخ بين عدة كتب لمؤلف واحد ، وهذا يذكرنا بكتابي « الياءات المشدّدة » و « اختصار القول في الوقف على كلا وبلى ونعم » حيث جاءا متتاليين في مجموع واحد .

٢ — وجود نسخة أخرى من الكتاب أشارت إليها فهارس المخطوطات المصورة لجامعة الدول العربية ونسب فيها الكتاب إلى المؤلف ، وبالرغم من فقدان هذه النسخة إلا أن ما جاء فيها من نسبة الكتاب إلى المؤلف يعضد هذه النسبة .

٣ — مقدمة المؤلف لهذا الكتاب فقد جاءت على نمط مقدماته في كتبه الأخرى من حيث قصرها أولاً ثم من حيث دلالتها على أن تأليف هذا الكتاب كان نتيجة لسؤال وجه إلى المؤلف : « سألت — نفعنا الله وإياك — عن تمكين المدّ في « آمن وآتى وآدم » . ومثل هذا نراه في كتاب « الياءات المشدّدة » حيث جاء في مقدمته : « وقد رغب إليّ راغب في شرح الياءات المشدّدة في القرآن وكلام العرب ... » ، ومثل هذا أيضاً ورد في مقدمة كتاب « شرح كلا وبلى ونعم » : « وقد رغب إليّ راغبون في تفسير كلا وبلى ... والوقف عليهما في كتاب الله — عز وجل — ... » .

٤ — عنوان الكتاب حيث جاء على نمط عناوين كتب مكّي من حيث طوله ودلالته على المقصود ، كما أشرنا إلى ذلك في كتابنا « مكّي بن أبي طالب ... وتفسير القرآن » وهذا يذكرنا بكتاب « شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله — عز وجل — »

بكتاب « الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتعليقها وبيان الحركات التي تلزمها » ويذكرنا بكتاب « الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه » .

٥ — إشارة المؤلف في مقدمة هذا الكتاب إلى أنه ردّ اعتراضات كثيرة على مدّ ورش هذا وأنه تأخر عن إعلان ذلك وإشهاره ، وهذا ينطبق على كتب المؤلف التي أشرنا إليها سابقاً وهي : « وجوه كشف اللبس التي لبس بها أصحاب الإنطاكي في المدّ لورش » و « الرسالة إلى أصحاب الإنطاكي في تصحيح المدّ لورش » وهما كتابان ذكرتهما كتب التراجم التي ترجمت لمكي ونسبتهما إليه .

٦ — إشارته في هذا الكتاب إلى أن الاعتراض على هذا المدّ بالاستفهام نسبه بعضهم إلى الإنطاكي ودفاعه عن الإنطاكي والاعتذار له ، وأن ما فعله كان حسن سياسة منه كما أُخبر بذلك عن أقرب تلاميذه ، ولعلّ أقرب تلاميذ الإنطاكي الذي أخبره بذلك هو أبو الطيب بن غلبون الذي روى القراءة سماعاً عن الإنطاكي كما تشير إلى ذلك كتب التراجم ، ومعروف أن أبا الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون هو أحد الشيوخ الكبار الذين درس عليهم مكّي القراءات أثناء إقامته في مصر .

٧ — هذه القرائن وأمثالها كثير يدل على صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه « مكّي بن أبي طالب القيسي » ثم طبيعة الموضوع وأسلوب المعالجة يدلان على ذلك أيضاً ، فالكتاب في الدفاع عن قراءة ورش وهذا الدفاع يعتمد على بيان الفروق بين الأسلوب الخبري والأسلوب الاستفهامي ، وذلك لأنّ المعارض على هذا المدّ يدّعي أن المدّ يُخرج الكلام من حيّز الخبر إلى حيّز

الاستفهام .

ومثل هذه المعالجات من صميم اهتمامات مكّي حيث أُلّف في القراءات كتباً كثيرة كما يشير إلى ذلك ثبت مؤلفاته ، وجمع في تلك المؤلفات بين الرواية والدراية ، كما أنه كان من علماء العربية البارزين كما يشير إلى ذلك ثبت مؤلفاته أيضاً ، وقد أُلّف في إعراب القرآن وإعجازه وأحكامه وغير ذلك ، ومن هنا لقبه بعضهم بالنحوي وترجم له في طبقات النحويين كما لقّبه أكثرهم بالمقرئ لإقراءه القرآن وعنايته بالقراءات والتأليف فيها ، ومن ثم قيل فيه : « كان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية » .

أما أسلوب المعالجة والرد فيمكن ملاحظته من خلال المقارنة بين ما جاء في هذا الكتاب وما جاء في ردوده على المعتزلة والمرجئة وغيرهما من أهل الفرق في كل من كتابيه « مشكل إعراب القرآن » و « الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه » (١) .

أما عدم ذكر المصادر القديمة لهذا الكتاب فلعل ذلك يعود إلى أن معظم المترجمين له لم يستوعبوا كل كتبه خوف التطويل ، وأما عدم إشارته أو إحالته إلى هذا الكتاب في كتبه الأخرى فلعل هذا يفسّر بأن تلك الكتب كانت سابقة لهذا الكتاب .

أهمية الكتاب :

لقد شعرت بأهمية هذا الكتاب حينما كنت أقوم بدراستي « مكّي بن أبي طالب .. وتفسير القرآن » وليست هذه الأهمية موقوفة على طبيعة الموضوع وما ينتج عنه من آثار عملية على طلبة القرآن الكريم فحسب وإنما للكتاب وجه آخر وهو دلالاته على عقلية المؤلف وشخصيته النقدية وكيفية

١ — انظر في هذا كتابنا « مكّي بن أبي طالب وتفسير القرآن » : ٣٣٣-٣٤٤ .

معالجته للقضايا العلمية المطروحة، إذ من المعروف أن المؤلف ترك لنا عدداً من الكتب النقدية كما يشير إلى ذلك ثبت مؤلفاته مثل :

— ما أغفله القاضي منذر ووهم فيه في كتاب الأحكام .

— انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه .

— الانتصاف فيما رده على أبي بكر الأدفوي وزعم أنه غلط فيه في كتاب « الإبانة » .

— الرسالة إلى أصحاب الأنطاكي في تصحيح المد لورش .

— إصلاح ما أغفله ابن مسرة في قراءات شاذة .

غير أن هذه الكتب كلها لم تصلنا — فيما بلغ إليه العلم — ومن هنا تأتي أهمية كتاب « تمكين المد » لأنه الكتاب النقدي الوحيد الذي وصلنا حتى الآن والذي من خلاله نستطيع التعرف على شخصية مكّي النقدية . والتي لا تظهر بمثل هذا الوضوح في بقية كتبه ومؤلفاته الكثيرة . ويمكن للقارئ أن يأخذ تصوراً أولياً عن عقلية المؤلف وكيفية تصويره للمشكلة والخطوات التي لا بد منها لإمكان حلها من خلال عرضنا لعناوين الفصول التي استنبطناها من الكتاب ، وهي كما يلي :

— مقدمة المؤلف في التعريف بالكتاب .

— فصل في وقوع الاستفهام غير ممدود ووقوع الخبر ممدوداً .

— فصل في وقوع الخبر أشبع مدا من الاستفهام .

— فصل في أن المدة الثانية الحادثة في الوصل — على قراءة ورش — ليست للاستفهام .

— فصل في رجوع البعض عن الاعتراض بالاستفهام إلى الاعتراض بغيره .

— فصل في وقوع الاستفهام غير ممدود — على قراءة ورش — ووقوعه ممدوداً — على قراءة قالون — .

— فصل في وقوع لفظ الخبر مثل لفظ الاستفهام .

— فصل في تساوي الخبر والاستفهام في المد .

— فصل في خصائص وقوع الاستفهام في كلام العرب .

— فصل في عدم ذكر النحويين المد من علامات الاستفهام .

— فصل في أن الخبر الممدود لا يشبه الاستفهام .

— فصل في أن الاستفهام أطول مدًا من الخبر وأكثر حروفاً .

— فصل في أن موضع النزاع كيفية المد المشبع والمد الذي دونه ولا يحكم ذلك إلا المشافهة .

— فصل في أن المد لا يحصر وأن تقديره بالألفات للتقريب على المبتدئين .

— فصل في الرد على من ادعى أن تقدير المد بالألفات على الحقيقة .

— فصل في أن الاستفهام يعرف بدلالة الخطاب وليس المد من دلائل الاستفهام .

— فصل لا يجوز توهم الاستفهام في « آمن الرسول » — ممدودا كان أو غير ممدود — .

— فصل لا يخلو قول المعترض على مد « آمن الرسول » بالاستفهام من إحدى ثلاث .

— فصل في التسوية بين الخبر والاستفهام في المد والتزام بعضهم مدّ الخبر دون الاستفهام .

— فصل في التسوية في مقدار المد بين الخبر والاستفهام وبين

الاستخبار والتوبيخ .

— فصل في أن معاني الاستفهام المتعددة تعرف بدلالة الخطاب لا بالمد .

— فصل في نسبة هذا الاعتراض إلى الانطاكي والجواب عنه .

— فصل في عدم جواز المساواة في مقدار المد بين « قال » و « أأنذرتهم » — والتي يزعمها المعترض .

— فصل في ما يلزم مَنْ أقرَّ المد في « أأنذرتهم » أكان المد لأنه استفهام أم لأنه أصله همزتان ؟ .

— فصل في أن المد نقل عن ورش قراءة ونصاً في الكتب ، وترك المد نقل قراءة لا غير .

— فصل في الاعتراض على مد « شيء » و « سوء » .

— فصل في أن « شيء » أصله « فاعيل » .

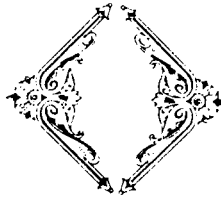
— فصل في أن « الياء » و « الواو » — المفتوح ما قبلهما — حرفا لين ولا يمتنع فيه المد .

— فصل إما أن يكون ياء « شيء » وواو « سوء » المفتوح ما قبلهما — حرفا لين أو من حروف السلامة .

— فصل في جواز مدّ « شيء » و « سوء » وأن ترك مدهما رواية عن أصحاب ورش .

وأترك للقارئ بعد هذا البيان لفصول الكتاب — فرصة لتصور ما كان عليه المؤلف من مقدرة فائقة في مجال النقد حيث يحيط بالموضوع من جميع جوانبه ، ويفترض كل الاحتمالات الممكنة ثم يجيب عليها ، كما يحسن ترتيب أفكاره ترتيباً منطقياً متسلسلاً ، فيقدم الأصول على الفروع ويجمع

المسائل المتشابهة تحت أصل كلي . ويستخدم في نقده كل ما يمكن من العلوم المتعددة في وقت واحد ، وطريقته في العرض طريقة واضحة خالية من التعقيد بعيدة من الحشو ملتزمة بأدب الإسلام في المناقشة والحوار والمناظرة .



تقولوا على هذا أصلاً زيد أفضل أم عمرو كأنه قد صح
عندك أن في أحدهما فضلاً وتدر فمن هو فكأنك قلت
أيهما أفضل لمصح فاجواب باسم الفاضل فيهما ولو
جيت بأدنى هذا يجب حقاً تاتي الاسم ثالث معه
أم يقع فيه التفاضل فتقول زيد أفضل أم عمرو وأخالد
كأنك قلت أحد هذين أفضل أم خالد فاجواب في هذا
أيهما إن كان أصلاً ولين أفضل وخالد إن كان
هو أفضل ولو لم تاتي بخالد لم يحسن لا يصير المعنى
أحد هذين أفضل وهذا كلام تأويل لأن أفضل لا ينفرد
ومع هل بمنزلة أم لا فرق بينهما بخلاف كونها مع الألف
ولها باب احكام واصول يطول شرحها واكثر تصرفها
وماشرت لك اليه منه كفاية اذا قد رتته وانتم انظروا
فهو باب غريب لطيف المعنى فافهم نعمنا الله بما عطينا
به ثم بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه ^{والله اعلم} ^{السلام} ^{الرحيم}
واسأله التوفيق واسأله الصواب ونقوذه من الخطأ في القول
واخطاب وزعجب اليه في جل ذكره في حسن المآب سالت
نفسنا الله وأياك عن تمكين المد في آمن وآتي وإدم وشبهه
وذكرت أن قوماً اعترضوا على طلبته السديد في مدد الك

رسالة في
في آتي وآمن
اشبههما

صورة الصفحة الأولى ويظهر فيها آخر كتاب « شرح كلا وبلى ونعم » ، وأول رسالة

« تمكين المد في آتي وآمن وأدم » .

منه وصاية كل كتاب لأصحاب ورش علي أنا لسانك علي
من تركك منك برواية نقلها اذ قد وقع في بعض الكتب ترك
منه وعن ورش ولكننا تفصل منك لأن عليه الجماعة من
الأصهار وعليه نصه أكثر الكتب من كتب المتقدمين
وأما ينكر علي من روي رواية ما ثم احد يعيب ويعترض
علي كل من خالف رواية فليدع هذا حق العلم ولا وجه
الانصاف عليك بما دونيت وما نقلت فالزمه ودي عنه
واحسب لسانك عن الطعن علي ما لم تزو فليترك العلم وال
اليك ولا الروايات ضبطها حفظك ولا اتاه عن بي ولا
صاحب ان القرآن نزل بروايتك وقص علي قرأتك فانهم
جميع ما ذكرت لك واتقي الله في نفسك ولا تظعن علي كتاب
الله بغير علم فقد نصحتك ان عقلت عصنا الله تعالى من حية
الجليل وتجاوز الحق والعلوي الباطل انه على ذلك
قد يرتم بحمد الله وعونه وتأييده وصلي الله علي سيدنا

محمد وعلي اله وصحبه وسلم تسليمًا

ورضى الله عن اصحاب رسول الله

اجمعين

مشتراها قلم
ن

للك

تمهيد بين يدي الكتاب :

ومما يساعد على فهم الكتاب وتقريب ما جاء فيه لأذهان القراء المعاصرين أن يلموا بشيء مما يتصل بالمد وعلله وأصوله، ولذلك فقد عمدت إلى كتاب « الكشف عن وجوه القراءات » للمؤلف واجتزأت منه بعض الفقرات الضرورية لتكون تمهيدا بين يدي الكتاب ومدخلا إليه، وفيما يلي هذه الفقرات والتي جاءت تحت عنوان « باب المد وعلله وأصوله » :

(قال أبو محمد : إن سأل سائل فقال : المَدُّ في أي شيء يكون ، ولأي شيء يكون ؟ .

فالجواب : أن المد لا يكون إلا في حروف المَدِّ واللين — وهي الألف التي قبلها فتحة، والواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها كسرة — وإنما يكون المد في هذه الحروف عند ملاصقتهم لهزمة، أو ساكن — مشدد أو غير مشدد — نحو « جاء » و « قائم » و « دابة » و « اللائي » — في قراءة من أسكن الياء — .

ويكون المَدُّ أيضا في حرفي اللين إذا أتت بعدهما همزة أو مشدد — وحرفا اللين : الواو والياء الساكتان اللتان قبلهما فتحة نحو « شيء » و « سوء » — .

فإن قيل : فما العلة التي أوجبت المد فيما ذكرت ؟ .

فالجواب : أن هذه الحروف حروف خفية، والهمزة حرف جَلَدٌ بعيد المخرج صعب في اللفظ، فلما لاصقت حرفا خفيا خيف عليه أن يزداد بملاصقة الهمزة له خفاءً، فبَيَّنَّ بالمد ليظهر، وكان بيانه بالمد أولى لأنه يخرج من مخرجه بمد فَبَيَّنَّ بما هو منه .

وبيان حرفي اللين بالمد — دون البيان في حروف المد واللين —

حرفي اللين — بانفتاح ما قبلهما — عن حروف المد واللين اللواتي حركة ما قبلهن منهن فقولين في المد لتمكنهن بكون حركة ما قبلهن منهن، وضعف حرف اللين في المد لكون حركة ما قبله ليست منه .

وأصل « المد واللين » للألف لأنها لا تتغير عن سكونها، ولا يتغير ما قبلها أبدا عن حركته، والواو والياء قد تتحركان ويتغير حركة ما قبلهما، وإنما شابها الألف إذا سكنا وكانت حركة ما قبلهما منهما كالألف .

فإن قيل: ما علة ورش في مده « آمن، وآدم، ويستهنون، ومتكئين، وأوتي، وآتينا » وكل حرف مد ولين — قبله همزة، قبلها متحرك أو ساكن — من حروف المد واللين، أو من حروف اللين — ؟ .

فالجواب: أن الهمزة لاصقت حرف المد واللين — وهو خفي — فبين بالمد لئلا يزداد خفاءً . وحجة من لم يمكن مده — وعليه سائر القراء —: أن الهمزة لما تقدمت أمن من خفاء حرف المد واللين معها، وإنما يخاف من خفائه إذا كانت الهمزة بعده نحو « قائم » و « جاء » فلم يمكن مده لكون الهمزة قبله — وهو الاختيار — لإجماع القراء على ذلك، ولأن الرواة — غير ورش عن نافع — على ترك مده، ولأن البغداديين رروا عن ورش ترك تمكين مده — فمده في الرواية قليل — إنما رواه المصريون عن ورش، لكنه كثير الاستعمال بالمغرب، به يتأدبون وبه يقرؤون في محاربيهم وبه يدرسون، ووجهه ما قدّمنا من ملاصقة الهمزة لحرف المد واللين — قياسا على إجماعهم للمد إذا كانت الهمزة بعد حرف المد واللين —، والمد في حرف المد واللين — إذا كانت الهمزة بعده — أمكن من مده إذا كانت قبله — لتمكن خفاء حرف المد واللين إذا كانت الهمزة بعده (١) .

(١) الكشف عن وجوه القراءات : ١ / ٤٥ — ٤٨ .

[مقدمة المؤلف في التعريف بالكتاب]

بسم الله الرحمن الرحيم

وأسأله التوفيق، وأسأل الله الصواب، ونعوذ به من الخطأ في القول والخطاب، ونرغب إليه — جل ذكره — في حسن المآب.

سألت — نفعنا الله وإياك — عن تمكين المدِّ في « آمن وآتى وآدم » وشبهه. وذكرت أن قوما اعترضوا على الطلبة^(١) المبتدئين في مدِّ ذلك، فيلبسون عليهم قراءتهم، ويورثونهم الشكَّ فيما قرؤوا به. وذكرت أن أكثر ما يعترضون به أن يقولوا: من مدِّ [« آمن »]^(٢) و « آتى » وشبهه فقد أخرج من حيز الخبر إلى حيز الاستفهام.

وأنا أبين لك فساد ذلك الاعتراض خاصة، دون غيره من الاعتراضات؛ إذ قد وصل إليَّ في هذا المدِّ من الاعتراضات أشياء كثيرة، وقد نقضتُها^(٣) وجعلتها منقوضة في جزأين، وتأخرت عن إعلان ذلك وإشهاره، ولتَقْضِي^(٤) جميع ما يعترضون به^(٥)، فنضيف بعضه إلى بعض إلى ما كتبت. وسترى جميع ذلك إن شاء الله تعالى، فأفردُ هذا الكتاب

١ — في الأصل: طلبة.

٢ — زيادة لا بد منها كما يشير إلى ذلك عنوان الرسالة والمصادر التي ذكرتها وكما ورد ذلك في مكان آخر من هذه الرسالة.

(٣) في الأصل: « نقضت » وهو تصحيف.

٤ — في الأصل: « ولتَقْضِي » وهو تصحيف.

٥ — في الأصل: « يعترضوا » وهو خطأ من الناسخ ولدى رجوعنا إلى كتب المؤلف نجد كتابين في نقض الاعتراضات التي اعترض بها على المدِّ لورش هما: « الرسالة إلى أصحاب الإنطاكي في تصحيح المدِّ لورش »، و « وجوه كشف اللبس التي لبس بها أصحاب الانطاكي في المدِّ لورش ».

لنقض الاعتراض بالاستفهام في مد « آمن وآتى وآدم » وشبهه ، إذ ذلك غرضك ؛ وإذ أكثر من يعترض ممن^(١) لا فهم له ولا دراية إنما يعترض بالاستفهام ليُلْبَس على الطالبين القرآن ، ويوردهم مورد الشك فيما قرؤوا والله وليُّ التوفيق .



١ — في الأصل : « بمن » وهو تصحيف .

فصل: [في وقوع الاستفهام غير ممدود ووقوع الخبر ممدودا]

فيقال لمن اعترض بالاستفهام في [مد]^(١) « آمن وآدم وآتى » وشبهه: يجب على قولك أيها المعترض أن لا يكون لك الاستفهام أبدا إلا ممدودا، لأنك جعلت المد أصلا للاستفهام حين قلت: « آمن »: أخرجه بالمد من حيز الخبر إلى حيز الاستفهام. ونحن نريك أيها المعترض الاستفهام في كتاب الله عز وجل [غير]^(٢) ممدود عندنا، وذلك نحو: قوله تعالى: « أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً »^(٣). « أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ »^(٤). « أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ »^(٥) « أَتُحَذِّثُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْداً »^(٦). « أَتُفَكِّكُنَا »^(٧). « أَتُفَكِّكُنَا أَلَيْهَ »^(٨)، وشبهه كثير غير ممدود، ولفظه لفظ الاستفهام. فهذا مما يُبطل أصلك الذي أصلت، وجعلت الاستفهام من شرط المد.

ولا بد لك أيها المعترض أن تقول: إن في « آدم، وآتى، وآمن » من

١ — زيادة يقتضيه السياق.

٢ — زيادة يقتضيه المعنى.

٣ — سبأ: ٨.

٤ — ص: ٧٥.

٥ — المنافقون: ٦.

٦ — البقرة: ٨٠.

٧ — الإسراء: ٤٩، ٩٨، وقد قال مكّي في « التبصرة »: قرأ الحرميّان وأبو عمرو بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية جعلوها بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة غير أن أبا عمرو وقالون يدخلان بين الهمزتين ألفاً فيمدان حينئذ. وقرأ الكوفيون وابن عامر بالتحقيق « — التبصرة في القراءات السبع: ١١١ — ».

٨ — الصافات: ٨٦. وهذه من المواضع الستة التي خالف فيها هشام الجماعة حيث قرأها بتحقيق الهمزتين ويدخل بينهما ألفاً فيهمز ثم يمد ثم يهمز. — التبصرة: ١١٢ —

المدّ ما ليس في الألفاظ التي^(١) الفظها لفظ الاستفهام؛ لأنك تقرأ أن مدّ
« آمن وآدم وآتى » قدّر ألف، ولا تقول إن في « أَسْتَغْفِرْتُمْ لَهُمْ » و
« اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا » وشبهه مدّاً، فقد حصل من قولك أن الخبر فيه
مدّ، والاستفهام لا مدّ [فيه]^(٢) فهذا نقض لاعتراضك وجعلك المدّ من
علامات الاستفهام.



١ — في الأصل: الذي.

٢ — زيادة يقتضيها الكلام.

فصل: [في وقوع الخبر أشبع مدأ من الاستفهام]

ويقال: نريك نحن أيها المعارض الخبر في القرآن ممدودا قدر ألفين، وذلك نحو قوله تعالى: « وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ »^(١). هذا خبر، وهو ممدود قدر ألفين عندنا وعندك و « آذَرْتَهُمْ »^(٢). و « آقَرْتُمْ »^(٣)، و « آتَ قُلْتُ لِلنَّاسِ »^(٤) وشبهه مما لفظه لفظ الاستفهام ممدود قدر ألف — على قولك وروايتك — فقد حصل الخبر أشبع مدا من الاستفهام. فهذا نقض لاعتراضك بأن المدَّ من علامات الاستفهام.

فإن قال: إنما مددت « آمين » من أجل المشدد، قيل: وكذلك مددنا نحن « آمن وآتى » من أجل الهمزة وحرف المدِّ. فإن كان المد في « آمين » أخرجه^(٥) إلى الاستفهام وجب مثله في « آمن وآتى ». وإن كان لم يُخرجه إلى الاستفهام وجب مثله في « آمن وآتى »، وذلك لم يُخرجه إلى الاستفهام أبدا. فاعلمه..

١ — المائة: ٢.

٢ — البقرة: ٦.

٣ — آل عمران: ٨١.

٤ — المائة: ١١٦.

٥ — في الأصل: أخرجه، وهو تصحيف.

فصل : [في أن المدة الثانية الحادثة في الوصل — على قراءة ورش —
ليست للاستفهام]

وأسأل هذا المعارض^(١) عن قوله تعالى : « جاءَ أَحَدَهُمْ »^(٢).
« وَشَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ »^(٣)، و « شَاءَ أَنْشُرَهُ »^(٤) — في قراءة ورش —
للاستفهام أم لغير الاستفهام ؟ فلا بد أن يقول : لا استفهام في هذا .
فيقال له : أَفَتَمَّ مَدُّ أم لا ؟ فلا بد أن يُقَرَّ^(٥) بالمد، وإلا خرج من
رواية ورش لرواية قالون^(٦) . فيقال : هذا دخل في هذا وشبهه . قيل : إن لم
يكن — أعني المدة الثانية الحادثة في الوصل — للاستفهام^(٧)، فأين ما
أصَلَّتْ أن المدَّ إذا حدث أخرج الكلمة إلى الاستفهام ؟!

١ — في الأصل : المعارض، وهو تصحيف .

٢ — المؤمنون : ٩٩ .

٣ — الفرقان : ٥٧ .

٤ — عبس : ٢٢ .

٥ — في الأصل : يقرأ، والأولى ما أثبتناه .

٦ — قال مكِّي في كتابه المخطوط : « التبيان في اختلاف قالون وورش » : كان قالون
— رحمه الله — يحذف الأول من الهمزتين إذا اجتمعتا من كلمتين وكانتا مفتوحتين نحو
« جاء أجلهن » و « شاء أنشرو » و « شاء أن يتخذ » وشبهه، فيسهل الأولى من
الهمزتين المفتوحتين، ويجعل المكسورة الأولى كالياء المكسورة، ويحقق الثانية ويجعل
المضمومة الأولى كالواو المضمومة، ويحقق الثانية، وذلك نحو « هؤلاء إن كنتم » و
« على البغاء إن أردن » و « أولياء أولئك » .

وقال في « التبصرة » : قرأ قبل وورش بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية ويدلان منها
ألفاً، والأحسن أن يترجم لقنبل أنه جعلها بين بين، ولورش بالبدل ليصح له المد الذي
روى عنه، ولو قيل لورش بين بين لم يستنكر لأنه يمد لقرب الهمزة من الألف في حال
التسهيل والبدل أمكن في إشباع المد .

٧ — في الأصل : لا للاستفهام . وهو خطأ من الناسخ .

فصل: [في رجوع البعض عن الاعتراض بالاستفهام إلى الاعتراض بغيره]

وقد كان خاطبني بعض من يعترض على المدّ في « آمن »
بالاستفهام، فلما أُرِيَتْهُ الاستفهام غير الممدود، والخبر ممدوداً في « آمن »
رجع عن الاعتراض بالاستفهام، واعترض بأشياء آخر غير الاستفهام هي
أضعف من اعتراضه بالاستفهام قد نقضتها مع غيرها فيما جمعت من
الاعتراضات.

فصل: [في وقوع الاستفهام غير ممدود — على قراءة ورش — ووقوعه ممدوداً — على قراءة قالون —]

أو يقال لمن اعترض بالاستفهام في مد « آمن وآدم وآتى »: قوله
تعالى: « إِنْذَا »^(١) « إِنْثَا »^(٢) « أَنْفَكَا إِلَهَةً »^(٣) وشبهه — في قراءة
ورش — هل هو الاستفهام أو خبر؟ فلا بد أن يقول: هو الاستفهام غير
ممدود، فيقال له: فما هو في قراءة قالون الذي قد مدّه كلّهُ؟ فلا بد أن
يقول: هو الاستفهام أيضاً ممدود. فيقال له: أيُّ شيء أحدثت المدّة
— وقد كان الكلام قبل حَدَثِهَا استفهاماً —؟ فإنه لا يجد للمدّة في قراءة
قالون معنى أحدثته في الكلام غير أن المدّة حالت بين الهمزتين لا غير.
فيقال له: فإذا كان الممدود في قراءتك وروايتك وغير الممدود استفهاماً
انتقض عليك جعلك المدّ دليل الاستفهام. وبطل^(٤) ما اعترضت به على

١ — النازعات: ١١.

٢ — الإسراء: ٤٩، ٩٨، والمؤمنون: ٨٢، والصفافات: ١٦، والواقعة: ٤٧.

٣ — الصفافات: ٨٦.

٤ — في الأصل: بطلت. وهو تصحيف.

مَدَّ « آمَن » و « آدَم » و « آتَى » وشبهه .

فصل : [في وقوع لفظ الخبر مثل لفظ الاستفهام]

ويقال لهذا المعارض : قوله تعالى : « وَجَعَلْنَاهُمْ أُيْمَةً يَهْتَدُونَ »^(١) : استفهام هو أم خبر ؟ . فلا بد أن يقول : خبر ، فيقال له : فهل بين لفظه ولفظ « أُيْمَةً ، وَإِنَّا ، وَإِنْفَكَا » — في قراءة ورش — فرق ؟ فلا بد أن يقول : لا فرق بينهما في اللفظ دون الترجمة ، فيقال له : فقد حصل لك^(٢) لفظ الخبر مثل لفظ الاستفهام ، بل هذا كتاب الله ينطق بضد دعواك فلو علمت أيعا المعارض أن الاستفهام إنما يُعْلَمُ بمعنى الكلام ، ودلالة الخطاب لا بالمد . لم تعترض على ما ثَبَتَ نقله بالحال الفاسد من قولك : « إن المدَّ يُخْرِجُ الخبر إلى الاستفهام » .

فصل : [في تساوي الخبر والاستفهام في المد]

ويقال له أيضا : « أُيْمَةً ، و « أُيْمَةً » و « أُيْمَةً » — على قراءة قالون — هو ممدود واستفهام^(٣) بلا خلاف عندنا وعندك . و « أُيْمَةً » — على ما روى جماعة عن إمام القُرَّاء وعالمهم أبي عمرو بن العلاء —^(٤)

١ — الأنبياء : ٧٣ .

٢ — في الأصل : له . وهو خطأ من الناسخ .

٣ — في الأصل : استفهام ، ولعل الواو سقطت من الناسخ .

٤ — هو زيان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله ... الإمام السيد أبو عمرو التميمي المازني البصري أحد القراء السبعة .. ولد سنة ثمان وستين و قيل سنة سبعين و قيل : سنة خمس وستين و قيل سنة خمس وخمسين ، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدوق والثقة والزهد . قال الأصمعي : قال لي أبو عمرو : لو تهيأ لي أن أفرغ ما في صدري في صدرك لفعلت ، لقد حفظت في علم القرآن أشياء ، لو كتبت ما قدر الأعْمَشُ على حملها .

هو بالمدِّ أيضاً، مثل « أئذا » و « أئنا » وهو خبر لا استفهام^(١)، فقد حصل المد في الخبر والاستفهام فتساويا. فهذا يؤكد نقض اعتراضك، وبطلان شبهتك في قولك: « إن المدَّ يُخرجُ الخبر إلى الاستفهام ».

فصل: [في خصائص وقوع الاستفهام في كلام العرب]

ويقال لهذا المعترض: إن كنت ممن لا يفهم أصول كلام العرب الذي به نزل القرآن، فانت أقل من أن تُخاطب، أو يُردَّ عليك، إذ لا دين يَحْجُرُكَ، ولا ورع يردُّكَ عن أن تقول في كتاب الله تعالى بغير علم.

وإن كنت ممن يفهم أصل كلام العرب فاسمع لما أقول: هل رأيت « الذي » يوصل بالاستفهام في جميع كلام العرب؟ فيكون إذا مددنا « الذين آمنوا » في جميع القرآن و « الذي آمن » أخرجناه بالمد إلى الاستفهام؟ كيف يقع الاستفهام في صلة « الذي » والاستفهام له صدر الكلام، [وهو يقع على ما بعده لا على ما قبله]^(٢).

وهل رأيت الاستفهام يدخل بعد الألف واللام؟ أو بعد حرف العطف؟ أو على الأمر؟ أو في خبر الابتداء، فيكون إذا مددنا — « وبالآخرة »^(٣).....

= وقال أبو عبيدة: كانت دفاتر أبي عمرو ملء بيت إلى السقف .. قال عبد الوارث: ولد أبو عمرو بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة. قلت قال غير واحد: مات سنة أربع وخمسين ومائة، وقيل سنة خمس وخمسين وقيل سنة سبع وخمسين، وقيل سنة ثمان وأربعين ومائة .. قال يونس بن حبيب معزيا لأولاده: « نعزيكم وأنفسنا بمن لا نرى شبيها له آخر الزمان، والله لو قسم علم أبي عمرو وزهده على مائة إنسان لكانوا كلهم علماء زهادا، والله لو رآه رسول الله ﷺ لسره ما هو عليه ». غاية النهاية ١ / ٢٨٨.

١ — في الأصل: وهو خبر الاستفهام. وهو تصحيف وتحريف من الناسخ.

٢ — في الأصل: وهو يقع ما بعده مما قبله. وهو تصحيف وتحريف. ولعل ما أثبتناه أقرب للصواب.

٣ — البقرة: ٤.

..... و « الآصال »^(١) و « فآمنوا »^(٢) و « ثم آمنوا »^(٣) و « آتى المال »^(٤) و « كل آمن »^(٥) وشبهه — أدخلناه في الاستفهام؟ وكيف يقع الاستفهام بعد حرف العطف؟ أو بعد الألف^(٦) واللام؟ أو بعد الابتداء؟ أو على الأمر^(٧)؟ هذا ما لا يوجد في كلام العرب^(٨).

وهل أيها المعترض إذا مددنا « أوتي »^(٩) و « أوحى »^(١٠) و « إيمان »^(١١) و « إيتاء ذي القربى »^(١٢) وشبهه يدخل عليها فيه استفهام؟ أترى الاستفهام يكون مضموم الأول، أو مكسور في كلام العرب؟ هذا ما لا يجوز أن يكون البتة. وهل إذا مددنا « خاطئين »^(١٣)

١ — الأعراف: ٢٠٥، وقد جاءت في الأصل و « بالآصال ».

٢ — آل عمران: ١٥٨.

٣ — آل عمران: ١٣٧.

٤ — البقرة: ١٧٧.

٥ — البقرة: ٢٨٥.

٦ — في الأصل: أو بعد ألف.

٧ — يلاحظ أن الأمثلة « وبالأخرة » و « الآصال » : للألف واللام، و « فآمنوا » للأمر، و « ثم آمنوا » للعطف، و « آتى المال » و « كل آمن » لخير الابتداء، ويتضح ذلك بمراجعة الكلمات في مواقعها من الآيات حيث جاءت « وآتى المال » في خبر « ولكن »: « ولكن البر من آمن بالله وآتى المال » وكذلك « كل آمن » جاءت خبراً لـ « المؤمنون »: « آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله ... ».

٨ — جاء في الأصل بعد هذه الكلمة: « جهل منك ينقص عليك ». وهو كلام مقحم خطأ من الناسخ، أو كلام مبتور سقط بعضه.

٩ — البقرة: ١٣٦.

١٠ — الأنعام: ١٩.

١١ — الطور: ٢١.

١٢ — النحل: ٩٠.

١٣ — يوسف: ٢٩.

و « خاسئين » ^(١) و « مستهزئون » ^(٢) و « الخاطئون » ^(٣) وشبهه يدخل علينا فيه استفهام؟ أترى الاستفهام أن يكون في وسط الكلمة؟ هذا ما لا يكون أبداً، فاعتراضك بما لا يجوز في الكلام العربي اعتراضٌ فاسد. وهل أيها المعارض تجد في كلام العرب كلاماً أوله استفهام، وآخره خبر واقع؟ فيكون إذا مددنا « آمن الرسول » ^(٤) قد استفهمنا. وما ^(٥) رأيت بعده: « كُلَّ آمَنَ بِاللَّهِ »؟ فأخبر الله تعالى — جل ذكره — عن وقوع الإيمان من النبي — ﷺ — ومن المؤمنين. كيف يكون أول الكلام استفهاماً، وآخره خبراً واقعاً — والاستفهام غير واقع على الحقيقة —؟

هذا تناقض ليس في كلام العرب مثل هذا، فكيف يلزمنا أيها المعارض ما ليس في كلام له أصل؟. وكُلُّ من اعترض علينا في مد « آمن » و « آدم » وشبهه بالاستفهام، فلم يوقعه فيما اعترض به إلا جهله بالعربية، وقلة علمه بتصاريف لسان العرب الذي نزل به القرآن ولو كان عالماً بذلك لم يعترض ^(٦) بهذا لاعتراض، لأن فساده ظاهر.

١ — البقرة: ٦٥.

٢ — البقرة: ١٤.

٣ — الحاقة: ٣٧.

٤ — البقرة: ٢٨٥ ونصها: « آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ».

٥ — يريد المؤلف: « أَوْماً » فحذف همزة الاستفهام، وحذفها سائق جائز.

٦ — في الأصل: « يتعرض ». وهو تصحيف.

فصل : [في عدم ذكر النحويين المدّ من علامات الاستفهام]

ويقال لهذا المعارض : إن كُنْتُ نظَرْتُ في شيء من علم لسان العرب ، فابحث في كتب النحويين الكوفيين والبصريين المتقدمين منهم والمتأخرين . هل تجد أن أحدا ذكر أنَّ المدّ من علامات الاستفهام ؟ فإنك لا تجد ذلك أبداً ، إنما قال جميعهم : يُعرف الاستفهام بأن يَحْسُن في موضع الألف^(١) « هل » أو تأتي بعد الألف « أم »^(٢) — بهذا رسموه^(٣) — لم يَجْعَلْ أحد المدّ من علامات الاستفهام البتة إلا في ألف^(٤) الوصل التي مع اللام إذا دخلت عليها ألف الاستفهام خاصة ، فإن المدّ يلزم لثبات ألف الوصل وفي « وايم الله » اختلاف .

فلو رأى هذا المعارض شيئاً من كتب النحويين لَزَجَرَهُ ذلك عن أن يعترض على كلام العرب بما لم يقل به أحد من العلماء بكلام العرب .

فصل : [في أن الخبر الممدود لا يشبه الاستفهام]

ويقال لهذا المعارض : إن الاستفهام لو أردناه في « آمن » لقلنا « آآمن » بهمزتين مفتوحتين مُحَقَّقَتَيْنِ بعدهما ألف عوض من الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل ، وذلك لا يجوز في الخبر ، فكيف يُشبه الخبر

١ — يريد المؤلف بالألف : « همزة الاستفهام » .

٢ — في الأصل : « أو » والظاهر أنه تصحيف لـ « أم » لأنها هي التي تأتي بعد همزة الاستفهام معادلة لها .

٣ — في الأصل : « في هذا رسموه » والظاهر أنه خطأ من الناسخ .

٤ — في الأصل : الألف . وهو خطأ من الناسخ .

الاستفهام^(١) إذا مددناه^(٢) ؟!

فصل : [في أن الاستفهام أطول مدّاً من الخبر وأكثر حروفاً]

ويقال له : إذا أردنا تسهيل الهمزة في الاستفهام في « آمن » مددنا مدّاً مُشبعاً مطوّلاً تبيّنُ به الهمزة مُحَقَّقةً بعدها همزة بين بين ، بعد ذلك ألف مُبدَلةٌ من فاء الفعل ، وليس نفعل ذلك في الخبر ، بل نمدُّ الخبر مدّاً متوسطاً ، فمن أين يتشابهان^(٣) وأحدهما أطول من الآخر في المدّ وأكثر حروفاً ؟!

فصل : [في أن موضع النزاع كيفية المد المشبع والمد الذي دونه ، ولا يحكم ذلك إلا المشافهة]

ويقال إن الاستفهام في « آمن » يلزّمه في التسهيل همزة بين بين — وليس ذلك في الخبر بين بين — تظهر في لفظ المجودين^(٤) للقراءة . فذلك فرق بين الاستفهام والخبر .

وما أرى دُخِلَ عليك أيها المعترض^(٥) [إلا من عدم إدراك ذلك .
ويُقَالُ لهذا المعترض^(٦)] : ما^(٧) الفرق عندك أيها المعترض بين
الاستفهام والخبر في « آمن » ؟ فلا بد أن يقول : الاستفهام أطول مدّاً من

١ — في الأصل : بالاستفهام ولعله خطأ من الناسخ .

٢ — في الأصل : مددنا . وما أثبتناه أول .

٣ — في الأصل : يشبهان ، وهو تصحيف .

٤ — في الأصل : المجردين . ولعله تصحيف .

٥ — في الأصل : المتعرض المعترض . وهو خطأ من الناسخ .

٦ — زيادة يقتضيها السياق .

٧ — سقطت « ما » من الأصل .

الخبر فيوافق قولنا، أو يقول (١): لا مَدَّ في الخبر فيخالف روايته ويلزمه حذف حرف من « آمن، وآدم، وآتى » وشبهه حيث وقع — وهذا إلحاد في كتاب الله — سبحانه وتعالى — فليس بيننا وبين هذا المعارض إلا كَيْفِيَّة المَدِّ المشبع، والمَدُّ (٢) الذي دونه، وذلك مِمَّا لا تحكمه إلا المشافهة.

فصل: [في أن المَدَّ لا يُحصَر وأن تقديره بالألفات للتقريب على المبتدئين]

والتقدير عندنا للمد بالألفات، إنما هو تقريب على المبتدئين، وليس على الحقيقة لأن المَدَّ إنما هو فتح الفم بخروج (٣) النفس مع امتداد الصوت، وذلك قَدْرٌ لا يعلمه إلا الله ولا يدري قَدْر الزمان الذي كان فيه المد للحرف ولا قدر النفس الذي يخرج مع امتداد الصوت في حيز المد إلا الله تعالى.

فمن ادعى قدراً للمد حقيقة فهو مدَّعي علم الغيب، ولا يدَّعي ذلك من له عقل وتمييز (٤). وقد وقع في كتب القراء التقدير بالألف والألفين والثلاثة — على التقريب (٥) — للمتعلمين. ألا ترى أنهم حين أرادوا التحقيق للمد ذكروا أنه لا يحكمه إلا المشافهة. وقسمه بعضهم على خمس رتب، وعلى أربع رتب وبعضهم على ثلاث رتب.

ولم يقل أحد من القراء والنحويين: إن المَدَّ يُحصَر في قَدْر أَلِف وقَدْر

١ — سقطت الهمزة من الأصل.

٢ — في الأصل: للمد. وما أثبتناه أول.

٣ — في الأصل: يخرج. وهو تصحيف وتحرif.

٤ — في الأصل: ولا تمييز. وهو خطأ من الناسخ.

٥ — في الأصل: على التقرير. وهو خطأ من الناسخ.

أَلْفَيْنِ، وأنه لا يكون أكثر ولا أقل. هذا لم يقله أحد. ألا ترى أن أبا إسحاق الزجاج^(١) قال: لو مَدَدْتَ صوتك يوماً وليلة لم يكن إلا ألفاً واحداً؟.

ألا ترى إلى قول سيبويه^(٢) في حروف^(٣) اللين: هي حروف^(٤) المد التي تَمُدُّ بها الصوت، وتلك الحروف: الألف والياء والواو، وقد ذكر أن الصوت يُمَدُّ بها، ولم يَحُدِّ مقدار المد، قال: ليس شيء أَمَدُّ للصوت منها يعني — الألف والياء والواو — فأطلق المد ولم يحصره. وفي كتابه هذا أشياء كثيرة^(٥) قد جمعها في غير هذا الكتاب كلها بإطلاق المد من غير حصر ولا مقدار.

وكيف يُحصر النَّفس ومَدُّ الصوت وذلك قَدَرٌ لا يعلمه إلا الله — عز وجل —.

فصل: [في الرد على من ادعى أن تقدير المد بالألفات على الحقيقة]
ويقال لمن ادعى أن المد على قدر ألف وقدر ألفين حقيقة، لو حَلَفَ رجل بِصَدَقَةِ مَالِهِ أو بعَتَقِ عَبْدِهِ، أو بطلاق امرأته أنه يقدر أن يَمُدَّ

١ — هو إبراهيم بن السري الزجاج أبو إسحاق: عالم بالنحو واللغة، توفي سنة ٣١١ هـ. انظر ترجمته في «إنباء الرواة» ١ / ١٦٣.

٢ — وهو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر — فارسي الأصل — هاجر إلى البصرة ونشأ بها وطلب العلم على علمائها حيث لازم الخليل بن أحمد وأخذ ما عنده، كما كان يرتاد كبار الشيوخ والأئمة لاستكمال علومه مثل حماد بن سلمة وغيره، برع في علم النحو حتى أصبح إمام النحاة وكتابه «الكتاب» يعتبر الأساس في هذا العلم. توفي في الأهواز وقيل بشيراز وقيل بـ «ساوة» وأرجح الأقوال أنه توفي سنة ١٨٠ هـ.

٤٤٣ — في الأصل: حرف. وهو خطأ من الناسخ.

٥ — في الأصل: كثير. وهو خطأ من الناسخ.

« دابة » مثل « حاميم » قال [أو كان حلف]^(١) أنه يقدر أن ^(٢) يمدَّ « آمن » نصف مدّه « جاء » حقيقة، أو حَلَفَ أنه يقدر أن يمدَّ « آدم » ثُلثَ مدّه لقوله تعالى: « وقالوا آلهتنا خير أم هو »^(٣) أو ^(٤) حَلَفَ أنه يمد « آلهتنا » بثلاثة أمثال مدّه لـ « آدم وآتى » هل هو حانث أم لا؟ فلا بد أن يحنث لأنه حلف على علم لا يصل إليه حقيقة البتة، فعَلِمَ من ذلك أن التقدير بالألفات إنما هو تقريب وتوطئة للمبتدئين.

وكيف يَعْلَمُ الزمان الذي كان في حين لفظه لـ « آدم » فيجعل ثلاثة أمثاله في مدّه لـ « آلهتنا »؟ أو يعلم الزمان والنفس الذي كان في حال مدّه لـ « آلهتنا » فيأخذ ثُلثَه فيجعله لمدّه « آدم » و « آتى »؟! هذا جهل عظيم!!.

وإنما جعلنا في « آلهتنا » مدّة قدر ثلاث أَلِفَات — على التقريب — لأن أصله ثلاث همزات. وكذلك ذكر ابن مجاهد ^(٥) رحمه الله تعالى.

١ — في الأصل: وكان أو حلف. وهو خطأ من الناسخ.

٢ — في الأصل: أنه. وهو خطأ من الناسخ.

٣ — الزخرف: ٥٨.

٤ — في الأصل: أم. وهو تحريف.

٥ — هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين بسوق العطش ببغداد.. وبعد صيته واشتهر أمره وفاق نظرائه مع الدين والحفظ والخير.. قال علي بن عمر المقرئ: كان ابن مجاهد له في حلقة أربعة وثمانون خليفة.. توفي يوم الأربعاء وقت الظهر في العشرين من شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة رحمه الله تعالى. له كتاب « السبعة » في القراءات وقد طبع قبل سنوات بتحقيق الدكتور شوقي ضيف. وترجمته في: غاية النهاية ١ / ١٣٩—١٤٢.

فصل: [في أن الاستفهام يعرف بدلالة الخطاب وليس المذ من دلائل الاستفهام]

ويقال لهذا المعترض: لا يخلو الاستفهام الذي أصله همزتان، والذي أصله ثلاث همزات من أن يكون يعرف بالمذ أو دليل الخطاب. فإن كان يُعرف بالمذ فيجب أن يكون قوله تعالى: « أَمِنتُمْ من في السماء » و « أَأَنْتَ قُلْتَ » استفهاماً، وذلك من معتقده كفر، لأن الله جل ذكره لا يستفهم لأنه عالم بجميع الأشياء. ويجب أن يكون قول فرعون: « آمَنتم » استفهاماً، وليس كذلك ^(١)؛ لأنه قد علم بإيمانهم؛ إذ كان ذلك بحضرته، وإنما هو توبيخ وتعزير.

وإذا لم يكن المذ من دلائل الاستفهام لوجودنا ما ليس ممدوداً، دل ^(٢) على أن الاستفهام لا يُعرف إلا بدليل الخطاب، وإذا كان لا يُعلم إلا بدليل الخطاب لم يدخل على من مذ ^(٣) « آمن » أن ^(٤) يكون مذ استفهاماً إذ الاستفهام لا يُعلم إلا بدليل الخطاب على « آمن ». فمذه ^(٥) لا يبلغ به أحد الاستفهام.

١ — في الأصل: ذلك. وهو خطأ من الناسخ.

٢ — في الأصل: ولا. وهو تحريف.

٣ — في الأصل: قد. وهو تصحيف.

٤ — في الأصل: إذ. وهو تصحيف.

٥ — في الأصل: مدة. وهو تحريف وتصحيف.

فصل: [لا يجوز تَوْهَمُ الاستفهام في « آمن الرسول » ممدوداً كان أو غير ممدود]

ويقال لهذا المعارض: كيف يجوز أن يَتَوَهَّمَ مسلم الاستفهام في « آمن الرسول » — ممدوداً كان أو غير ممدود — هو^(١) شك في ذلك؟ هذا ما لا يتوَهَّمُه ذو عقل، وكيف يَتَوَهَّمُ ذلك — والمُدُّ^(٢) ليس من علامات الاستفهام على ما بينا قبل هذا —؟.

فصل: [لا يخلو قول المعارض على مدِّ « آمن الرسول » بالاستفهام من إحدى ثلاث]

ويقال لهذا المعارض: لا يخلو قولك من مدِّ « آمن الرسول » فقد استفهم: أن الاستفهام يجب في ذلك باللفظ والنية، أو باللفظ دون النية، أو بالنية دون اللفظ:

— فإن كان بالنية واللفظ: فالنية لا يُحْدِثُهَا في هذا إلا مُلْحِدٌ، والله المحاسب عليها. ولست أيها المعارض مُطْلِعاً^(٣) عليها فتوجبها على أحد من الناس.

— وإن كان بالنية دون اللفظ: فيجب أن مَنْ لم يمدَّ ونوى^(٤) ذلك يكون مستفهماً، والنية لا يعلمها إلا الله عز وجل.

١ — يريد المؤلف: « أمو » فحذف همزة الاستفهام وحذفها جائز سائغ كما أشرنا إلى ذلك قبل.

٢ — في الأصل: المدو. وهو خطأ من الناسخ.

٣ — في الأصل: مطلع. وهو خطأ من الناسخ.

٤ — في الأصل: وفق: وهو تحريف وتصحيف.

— وإن كان باللفظ دون النية: فواجب أن يكون قوله تعالى: « آمين البيت الحرام »^(١) و « شاء أن يتخذ »^(٢) و « شاء أنشره »^(٣) و « جاء أحدهم »^(٤) وشبهه، ذلك كله استفهاما، لأن فيه لفظ المد، وأنت قد أوجبت الاستفهام بلفظ المد مُعَرِّى من النية. وهذا كله مُفسد لاعتراضك.

فصل: [في التسوية بين الخبر والاستفهام في المد والتزام بعضهم مد الخبر دون الاستفهام]

ويقال لهذا المعارض — بأن المد يوجب الاستفهام — هل المد من علاماته؟ فإن^(٥) لم يقله أفسد اعتراضه. فإذا قال: المد من علامات الاستفهام، قيل له: فإن من مذهبك وروايتك أن لا تمد « آذَنَرْتَهُمْ »^(٦) و « آت قلت للناس »^(٧) و « آقررتهم »^(٨) وشبهه إلا قدر ألف، ولفظه لفظ الاستفهام كله. وروايتك ومذهبك أن تمد « آمن » و « آدم » و « آتى » قَدَر ألف وهو خبر، وسويت بين الخبر والاستفهام في المد، ففسد قولك: « إن المد من علامات الاستفهام ».

وقد التزم بعض هؤلاء المعارضين أن « آذرتهم » و « آقررتهم » وشبهه لا مد فيه البتة، وأن « آمن » و « آدم » و « آتى »^(٩) قدر

١ — المائة: ٢.

٢ — الفرقان: ٥٧.

٣ — عبس: ٢٢.

٤ — المؤمنون: ٩٩.

٥ — في الأصل: وإن. ولعله تصحيف من الناسخ. وما أثبتناه أولى.

٦ — البقرة: ٦.

٧ — المائة: ١١٦.

٨ — آل عمران: ٨١.

٩ — ساقطة من الأصل، وقد ذكرها المؤلف مع « آمن » و « آدم » في عنوان الكتاب وفي كثير من المواطن.

ألف، فأني عمى أشد من هذا؟ [يُقَرُونَ أَنَّ] (١) الخبر ممدود (٢) وأن الاستفهام ليس بممدود، ثم يدعون أن المد يخرج الخبر إلى الاستفهام. فأني تغيير أبين من هذا؟ يلتزمون (٣) أن قول الله تعالى: « قال آقرتم » لا مد في « آقرتم » فإن قال: فيها مد مقدار ألف فهذا من الإحالة والتبديل.

فصل: [في التسوية في مقدار المد بين الخبر والاستفهام وبين الاستخبار والتوبيخ]

ويُسأل هذا المعترض، فيقال: قدر كم تُمَدُّ « آذرتم » و « آقرتم » و « آتم أشد خلقا » وشبهه؟ فإن قال: قدر ألف. قيل له: قد سويت بين مده وهو استفهام، وبين مد « آدم » و « آمن » و « آتي » وهو خبر. فإن قال: قدر ألفين. قيل له: قد سويت بين مده وأصله همزتان، وبين مد « آهتنا خير » على روايتك ومذهبك — أن تُمَدَّ « آمن » و « آدم » و « آتي » قدر ألف وهو خبر — فقد سويت بين الخبر والاستفهام في المد. ففسد قولك: « إن المد من علامات الاستفهام ».

وقد التزم بعض هؤلاء المعترضين أن « آذرتم » و « آقرتم » هو استفهام. [فيقال له:] (٤) أهو استفهام معناه الاستخبار أم لا؟ فلا بد أن يقول لا؛ لأنه تعالى لا يستخبر، إنما يستخبر من يجهل، فيقال: فهل بين مده — لو كان معناه الاستخبار — وبين مده — وهو بمعنى التوبيخ

١ — زيادة يقتضيه السياق وقد جاءت بهذا اللفظ في مكان آخر من الكتاب.

٢ — في الأصل: ممدوداً. وهو خطأ.

٣ — في الأصل: يلزمون. وهو تصحيف.

٤ — زيادة يقتضيه السياق.

والتعزير — [فرق؟] ^(١) فلا بد أن يقول: لا فرق بينهما. فيقال له: فكيف مددت ما ليس باستخبار مثل مد الاستخبار، فمن أين يُعلم الفرق؟ فلا بد أن يقول: يُعلم بدليل الخطاب لا بالمد، فَيَنْقُضُ دعواه في المد.

فصل: [في أن معاني الاستفهام المتعددة تُعرف بدلالة الخطاب لا بالمد]

ويقال لهذا المعترض قولك: « إن المد يُخرج الخبر إلى الاستفهام »: إلى أي شيء يُخرجه المد؟ إلى الاستفهام الذي معناه التسوية؟ ^(٢) أم إلى الذي معناه التقرير؟ ^(٣) أم إلى الذي معناه الإنكار؟ ^(٤) أم إلى الذي معناه التبكيت؟ ^(٥) أم إلى الذي معناه التعجب؟ ^(٦) أم إلى الذي معناه الاستخبار؟ ^(٧) أم إلى الذي معناه التنبية؟ ^(٨) أم إلى الذي معناه

١ — زيادة يقتضيها السياق.

٢ — نحو قوله تعالى في الآية السادسة من سورة البقرة: « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ».

٣ — نحو قوله تعالى في الآية الثانية والسبعين بعد المائة من سورة الأعراف: « أأنت بربكم ».

٤ — نحو قوله تعالى في الآية الثامنة والعشرين من سورة الأعراف: « أتقولون على الله ما لا تعلمون ».

٥ — نحو قوله تعالى في الآية السادسة عشرة بعد المائة من سورة المائدة: « أأنت قلت للناس ».

٦ — نحو قوله تعالى في الآية الثامنة من سورة الواقعة: « ما أصحاب الميمنة ».

٧ — الاستخبار: أن يكون ظاهره موافقاً لباطنه كسؤالك عما لا تعلمه فتقول: ما عندك؟ ومن رأيت؟

٨ — نحو قوله تعالى في الآية السادسة بعد المائة من سورة البقرة: « ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير ».

الإفهام؟^(١).

دُلْنَا إلى أيّ معنى من هذه المعاني يُخرجها المد في « آمن » و « آدم » و « آتى ».

فمن أي وجه ادّعى فهو فاسد، لأن هذه المعاني كلها في كلام العرب، لا يُدخل عليها إلا بالمخاطبة^(٢) وفيها^(٣) دليل الكلام من المعاني دون المدّ. ولو^(٤) كان المدّ هو الدال على ذلك، لم ندر إذا مددنا أيّ معنى أردنا. وهذا لو اعتقدناه لكان فيه فساد كلام العرب والتباس الخطاب.

فلو وقف هذا المعارض على هذه المعاني التي لفظها لفظ الاستفهام، وَعَلِمَ تصرفها في كلام العرب، وأن المدّ لا يلزمها إلا بعلّة أخرى من لفظها دون معناها، فيلزم بعضها مما وُجِدَتْ فيه تلك العلة، لم يعترض هذا الاعتراض. ولكنه أطلق لسانه بالخطأ، ولم يُفكّر في العواقب، وقاده قلة عقله إلى ما لا يجوز الاعتراض به ولا يسوغ في « العربية »^(٥) الاعتماد عليه.

١ — في الأصل: الالتزام. ولعله تحريف وتصحيف. والإفهام: نحو قوله تعالى في الآية السابعة عشرة من سورة طه: « وما تلك بيمينك يا موسى ».

٢ — في الأصل: المخاطبة. وما أثبتناه يقتضيه السياق.

٣ — في الأصل: فيه. وما أثبتناه يقتضيه السياق لأن الضمير يعود على المخاطبة.

٤ — كلمة « لو » ساقطة من الأصل ويقتضيها السياق.

٥ — زيادة يقتضيها السياق.

فصل : [في نسبة بعضهم هذا الاعتراض إلى الإنطاكي والجواب عنه]

وقد بلغني أن بعض هؤلاء المعترضين به^(١)، نسب هذا الاعتراض إلى الإنطاكي^(٢) رحمه الله تعالى. وقد كان الإنطاكي أجَلَّ قَدْرًا من هذا الاعتراض، فإن كان وقع به ذلك، أو سَمِعَ منه، فإنما أراد التقريب على المبتدئين، لأنه خاف أن يُشَبِّعُوا المَدَّ حتى يخرج عن حدِّه في النقل، فقال معلماً لهم: لا تَمُدَّهُ لِئلا يصير مثل الاستفهام، أو قال كلاماً بهذا المعنى؛ لأنه رحمه الله وصل إلى بلدٍ اختلف قَرَأَةُ قراءته، وخرجت عن الصواب، فلم يزل مقاله بهم حتى أصلح كثيراً مما فسد.

وقد أخبرت عن أقرب تلاميذه إليه أنه قال:

كنا نُمِيلُ أكثر اللفظ في القرآن قبل مجيء الإنطاكي، فلما وصل ورأى ذلك منّا أمرنا أن نُفَحِّمَ كُلَّ ما كُنَّا نُمِيلُهُ، فما زلنا كذلك حتى رجعت ألسنتنا إلى التفخيم، فلما استقمنا على التفخيم رَدَّنا إلى التوسط من

١ — في الأصل: بها. ولعله من أخطاء الناسخ الكثيرة.

٢ — هو: محمد بن الحسن بن علي أبو طاهر الإنطاكي إمام كبير مقرئ شهير، نزل مصر، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم بن عبد الرزاق وهو من جلة أصحابه ... روى القراءة عنه عرضاً علي بن داود الداراني وسماعاً أبو الطيب بن غلبون ... قال الداني: خرج من مصر إلى الشام فتوفي في منصرفه قبل سنة ثمانين وثلاثمائة. غاية النهاية: ١١٨ / ٢.

والمؤلف كتابان في الرد على أصحاب الإنطاكي: « الرسالة إلى أصحاب الإنطاكي في تصحيح المد لورث » و « وجوه كشف اللبس التي لبس بها أصحاب الإنطاكي في المد لورث ».

اللفظ . وهذا (١) من حُسن سياسةٍ منه رحمه الله تعالى .

وكذلك فعل في المَدَّ، وجد قوما يُطَوِّلُونَ المَدَّ جدا فردَّهم عنه ومنعهم منه، فَظَنَّ الظَّانُّ أنه إنما فعل ذلك، لأن المَدَّ محصورٌ في قَدْرٍ لا يُجَاوِزُ . وليس كذلك؛ إنما أراد أن يسوسَهم بذلك (٢) كما فعل في الإمالة . هذا تأويلنا له رحمه الله؛ لأنه لم يكن ممَّن يغيب عنه المقدارُ . ونظير هذا من قوله: تقسيمه المَدَّ مقدار ألف، ومقدار ألفين للتقريب (٣) على المتعلمين، كما وضع من كان قبله، ولم يكن ممَّن يخفى عليه أن النَّفْسَ وَقَدْرَ الزَّمان الذي حدث في حين المَدَّ لا يُحْصَرُ، ولا يَعْلَمُ حقيقته إلا الله تعالى .

فصل: [في عدم جواز المساواة في مقدار المَدَّ بين « قال » و « أنذرتهم » والتي زعمها المعترض]

ومن أعجب أمور هذا المعترض أنه يزعم أن « قال، وكان، وسال » وشبهه مَدَّه مقدار ألف، وأن « أنذرتهم » و « آقرتم » و « آلذكرين » مده قدر ألف، فكيف تسوغ المساواة بين مَدَّ « قال » و « أنذرتهم » ومَدَّ « كان » و « آلذكرين »؟ هذا ما لا يجوز أن يتوهمه من له أصل حسٌّ وفطنة . ومتى ادَّعى المعترض أن مَدَّ « أنذرتهم » و « آقرتم » و « آلذكرين » وشبهه أكثر من قَدْر ألف فقد خالف روايته وانتقض (٤) عليه قوله بما قدمنا ذكره .

١ — في الأصل: وهو هذا . فكلمة « هو » زيادة لا ضرورة لها ولعلها من خطأ الناسخ .

٢ — في الأصل: ذلك . وهو من خطأ الناسخ .

٣ — في الأصل: التقريب . وهو من خطأ الناسخ .

٤ — في الأصل: وينتقض . وما أثبتناه أولى مع السياق .

فصل: [في ما يلزم من أقرَّ المدَّ في « آذرتهم » أكان المد لأنه استفهام
أو لأن أصله همزتان ؟]

ويقال لمن أقرَّ أن في « آذرتهم » و « أقرتم » و « آذكرين »
وشبهه مدًّا: لا يخلو مدُّك من أحد وجهين:

— إما أن تكون مددته؛ لأنه استفهام، أو لأن أصله همزتان. فإن كنت
مددت من أجل الاستفهام فذلك لا يحسن ولا يجوز مدُّ « أَسْتَعْفَرْتُ
لهم »، « وأتخذتم » وشبهه.

وإن كنت مددته لاجتماع همزتين، وجب عليك مدُّ « آمن، وآتى،
وآدم »؛ لأنه أصله أيضا همزتان. فإن قال: إنما مددت « آذرتهم »
لأنه^(١) استفهام فيه همزتان مفتوحتان، قيل: فيجب أن لا تمد « آمين »
لأنه ليس فيه همزتان مفتوحتان؛ ولأنه ليس باستفهام، فمدُّ ذلك بما ليس
فيه ردُّ عليك ونقض^(٢) لأصلك. ويجب أن لا تمدَّ « أئذا » و « أئفكأ »
لقالون؛ لأنه ليس فيه همزتان مفتوحتان.

فإن قلت: أمدُّ هذا من أجل الألف التي بعدها الهمزة المفتوحة. قيل
لك: فكذلك تمد « آمن وآدم وشبهه » من أجل الألف [التي]^(٣)
بعدها الهمزة المفتوحة.

١ — ورد في الأصل بعد « لأنه » هذا السطر: « استفهام فيه همزتان وذلك لا يمد في قراءة
ورش فإن قال: « إنما مددته لأنه » والظاهر أنه كلام مقحم خطأ من الناسخ لأن المعنى
بدونه يستقيم، ومعه لا يستقيم.

٢ — سقطت الواو من « نقض » في الأصل.

٣ — زيادة يقتضيها السياق.

فصل : [في أن المَدَّ يُقَلَّ عن ورش قراءة ونصاً في الكتب وترك المَدَّ يُقَلَّ قراءة لا غير]

ويقال لهذا المعترض : من أين لك ترك مَدَّ « آدم ، وآمن ، وآتى »
وليس ذلك منصوباً — في كتاب الله — من المتقدمين ؟ انظر في هذا إن
كنت ديناً طالباً للحجة ، فقد عَلِمْتَ أن القراءة إنما تؤخذ بالنقل لا
بالرأي ، فابحث في كتب المتقدمين الراوين عن ورش فإنك لا تجد أبداً
نصاً : أن ورشاً لم يمدَّ « آمن وآدم وآتى » وشبهه ، وتجد في أكثرها النص
عليه : أنه قد مدَّه ، فتعلم عند ذلك صحة ما قد أنكرت ، وضعف ما قد
أقررت ، وتعلقت من ترك المَدَّ .

فإن قلت : إن ترك المَدَّ يُقَلَّ إلينا قراءة ، قيل لك : لسنا نطعن على ما
نقل الثقات ولا نتكلم فيما رروا إلا بالجميل ، لكننا نقول : إن المَدَّ قد نُقِلَ
قراءة ونصاً في الكتب ، وترك المَدَّ يُقَلَّ قراءة لا غير ، وليس عليه نص في
كتاب أحد ، والرواية إذا أتت بالنص في الكتب والقراءة كانت أقوى وأولى
من رواية لم تُنقل — في كتاب الله — ولا صحَّحها نصٌّ .

وما يُقَلَّ بتلاوة ولم يُؤَيِّده نصٌّ كتاب ، فالوهم والغلط مُمكنٌ مِنَّ (١)
نَقَلَهُ إذ هو بشر وإنما تَعَلَّقَ القراء بنصوص الكتب ، لأنه عندهم أثبت في
الحفظ ، لأن الحفظ يدخله الوهم والشك ، فليس رواية يَصَحِّحُهَا النقل والنص
في الكتب من تأليف المتقدمين والمتأخرين مثل رواية لا يصحها غير أن

١ — في الأصل : من . وهو خطأ من الناسخ .

يقول ناقلها: كذلك قرأت — ولا يدخل قوله بنص كتاب — فهذا كتاب أبي يعقوب الأزرق^(١) وداود بن أبي طيبة^(٢)، وأبي غانم^(٣)، وابن المجاهد^(٤) وابن أشته^(٥) وأبي طاهر^(٦)، وابن غلبون^(٧) رحمة الله عليهم وغيرهم من القراء، ليس في كتاب أحد منهم نص أن ورشاً لا يمدُّ «آمن وآدم وآتى» وفي أكثرها النص عليها أنه كان يمدُّ هذه الأشياء حتى قيل في بعض هذه الكتب: كان يمدُّ مداً بالغا.

فاجتهد أيها المعترض في تصحيح روايتك واطلبها من مظانها، فذلك أولى من الاعتراض على ما لم تبلغ إلى علمه. فقد نصحتك^(٨) أن تطلب نص روايتك وأن^(٩) تدع الاعتراض، وأن تقرأ كما علّمت وتقول في روايتك: كذا

-
- ١ — هو يوسف بن عمرو بن يسار ويقال: سيار ... أبو يعقوب المدني ثم المصري المعروف بالأزرق ثقة محقق ضابط أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر .. توفي في حدود الأربعين ومائتين — غاية النهاية ٢ / ٤٠٢ — .
 - ٢ — هو داود بن أبي طيبة هارون بن يزيد أبو سليمان المصري النحوي ما هر محقق، قرأ على ورش وهو من جلة أصحابه ... مات في شوال سنة ثلاث وعشرين ومائتين — غاية النهاية ١ / ٢٧٩ — .
 - ٣ — هو المظفر بن أحمد بن حمدان أبو غانم المصري، مقرئ جليل نحوي ضابط، أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن هلال ... وسمع الحروف من موسى بن أحمد عن ابن مجاهد .. ألف كتاباً في اختلاف السبعة توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة . غاية النهاية ٢ / ٣٠١ .
 - ٤ — ابن مجاهد: هو أبو بكر صاحب كتاب «السبعة» وقد تقدمت ترجمته .
 - ٥ — هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أشته أبو بكر الأصبهاني . أستاذ كبير .. سكن مصر .. قرأ على ابن مجاهد .. توفي بمصر سنة ستين وثلاثمائة .
 - ٦ — هو أبو طاهر الأنطاكي وقد تقدمت ترجمته .
 - ٧ — هو عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك أبو الطيب الحلبي نزيل مصر . استاذ ماهر كبير ... ألف كتابه «الإرشاد في السبع» ... توفي رحمه الله بمصر سنة تسع وثمانين وثلاثمائة . غاية النهاية ١ / ٤٧٠ — ٤٧١ .
 - ٨ — في الأصل: حسبك . ولعله تحريف لـ «نصحتك» .
 - ٩ — سقطت واو «وأن» من الأصل .

قرأت، ولا تعترض بغير علم على ما ثبت نقله عن الثقات واستقام وجهه في كلام العرب، واشتهرت روايته بالأمصار.

فقد كان هذا المذ في سائر الأمصار مجمعا عليه نحو مائة سنة في بلدك وغيره، حتى رجعت أنت وأشباهك إلى ترك المذ، وبقي سائر أهل الأمصار على ما كانوا عليه، فاتق الله وازدجر، فليس كل من خالف روايتك يجب أن تتولاه بالطعن، وقد كان لك واعظ — لو عقلت —^(١) في أقوال النبي ﷺ: «إن الله يأمركم أن تقرأوا كما علمتم»^(٢) وفي قول النبي ﷺ: «لا تماروا في القرآن، فإن المرء فيه كفر»^(٣). ولو علمت أيها المعترض معنى قول النبي ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه»^(٤) لكان ذلك مانعا لك أن تعترض على شيء قد صح نقله.

أفترك أيها المعترض أحطت علما وفهما بوجوه هذه السبعة أحرف التي نزل بها القرآن وحصرها علمك، فلم تجد فيها مخرجا لمذ «آمن» و «آدم» و «آتى» وشبهه، فأنكرته؟.

أم لم تحط بذلك علما فعاديتك وانحرفت عنه، وقلت برأيك، واعترضت

١ — في الأصل: عقلت. وهو تصحيف.

٢ — في كثر العمال ٢ / ٥٦: قال لي جليل: إن أمتك يقرؤون القرآن على سبعة أحرف فمن قرأ منهم على حرف فليقرأ كما علم ولا يرجع عنه « وقد عزاه صاحب الكثر إلى مسند أحمد عن حذيفة.

٣ — ذكره في كثر العمال: ٢ / ٥٥-٥٦ تحت أرقام ٣٠٩٩ / ٣١٠١
٣١٠٣ / ٣١٠٤ وعزاه في الأول إلى ابن جرير والبارودي وأبي نصر السجزي في الإبانة عن أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري وفي الثاني لمسند أحمد عن عمرو بن العاص.

٤ — أورده البخاري بلفظ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه» فتح الباري ٩ / ٢٣.

بشهوتك وكذلك فعلت ونسيت قول النبي ﷺ: « من قال في القرآن برأيه ولم يُصب فليتبوأ مقعده في النار » (١) ..

أوماً عَلِمْتَ أيها المعارض أن القراءة سنة تُثَقَّل عن السلف، ولا تُخَالَف بالرأي؟ أوماً سمعت قول ابن مسعود: « أَتَبْعُوا ولا تبتدعوا، فقد كُفَيْتُمْ » وقول عروة بن الزبير: « إنما قراءة القرآن سنة من السنن، فاقروا كما عَلِمْتُمْ ».

انظر بعين الإنصاف وترك الحمية إلى جميع ما رسمته لك، فَإِنَّكَ تُوفِّق إن شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقد رأيت من يعترض على المدِّ، وقال: قد نصَّ ابن مجاهد أن نافعاً لم يُمَدَّ « آمن » في قوله: « قال آمَنتُم به » فقال: قرأ نافع بغير مدِّ.

وهذا من المعارض غفلة: إنما ذكر ابن مجاهد من قرأ بالاستفهام والمدِّ المشبع ثم حكى عن نافع اعتراضه به (٢) وأنه قرأ على الخبر وترجم بغير مدِّه

١ — أخرجه الترمذي تحت رقم (٢٩٥١) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » وفي رواية: « ... ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » وقد تكلم في سنده وانظر ما قيل فيه في جامع الأصول ٢ / ٦ ومقدمة تفسير ابن كثير.

٢ — بعد هذه الكلمة أقحم في الأصل النص التالي وقد سبق ذكره فيما تقدم وهو خطأ من الناسخ:

فإذا قال: المدُّ من علامات الاستفهام قيل له: فإن من مذهبك وروايك أن لا تمد « آنذرتهم » و « انت قلت للناس » و « آقررتهم » وشبهه إلا قَدَّر أَلِف، ولفظه لفظ الاستفهام كله، ومن روايتك ومذهبك أن تمد « آمن، وآدم، وآتى » قَدَّر أَلِف وهو خير وقد سوَّيت بين الخبر والاستفهام.

وقد التزم بعض هؤلاء المعارضين أن « آنذرتهم، وآقررتهم » وشبهه لا ممدود فيه، وأن « آمن، وآدم، وآتى » وشبهه قدر أَلِف. فأني عمي أشد من هذا، يُقَرُّون أن الخبر ممدود والاستفهام ليس بممدود ثم يدَّعون أن المدِّ يُخرج الخبر إلى الاستفهام. فأني تغيير =

إضافة إلى ما هو أشبع منه في المذ والدليل على ذلك أن قول ابن مجاهد « بغير » لا يخلو :

— إما أن يكون نفياً عاماً للمذ^(١) في « آمن » فيكون ذلك من الحذف ولم يروه أحد ولا قرأ به أحد ولا يجوز .

— أو^(٢) يكون أراد بغير مذ مثل مد الاستفهام - وهو الذي أراد - وكذلك نقول : إن مذ الخبر ليس مثل مد الاستفهام ، فلا شاهد أن ترك المذ منصوص . وقد قال ابن مجاهد في سورة « سبحان » : روى خارجة عن نافع : « أمرنا مترفياً » ممدوداً مثل « آمن » فترجم عن « آمن » بالمذ ، فهذا نص للمذ على « آمن » عن نافع بغير تأويل ، وهو قول ابن مجاهد فاعلم .

فصل : [في الاعتراض على مذ « شيء » و « سوء »]

ونظير الاعتراض في مذ « آمن » و « آدم » وشبهه ، اعتراضهم في مذ « شيء » و « سوء » وشبهه . اعترضوا بغير حجة ظاهرة ولا رواية فاشية ، وأنا أبين لك وجه فساد اعتراضهم إن شاء الله .

= أبين من هذا ، يلتزمون أن قوله تعالى : « قال آقرتم » وإن قال فيها مذ مقدار ألف فهذا من الأحوال والتبديل .

فصل :

ويسأل هذا المعترض ، فيقال : قدر كم ثمذ « آندرتهم » و « آقرتم » و « آتم أشد خلقاً » وشبهه ؟ فإن قال : قدر ألف ، قيل له . قد سويت بين مذ وهو استفهام وبين مذ « آدم وآمن و آتى » وهو خبر .

وإن قال : قدر كم . ثم حكى عن نافع .

١ — في الأصل : لا مد . وهو تحريف .

٢ — في الأصل : أن . وهو تصحيف .

فصل : [في أن « شيء » أصله فاعيل]

يقال لهذا المعترض : إن « شيء »^(١) قد ذكره جماعة من النحويين أن

١ — في الأصل : أشياء . وهو خطأ من الناسخ .

قال مكّي في مشكل الإعراب : قال الخليل وسيبويه والمازني : أشياء : أصلها : شيئاء على وزن فعلاء فلما كثر استعمالها استثقلت همزتان بينهما ألف فنقلت الهمزة الأولى وهي لام الفعل قبل فاء الفعل وهو الشين فصارت « أشياء » على وزن « لفعاء » ، ومن أجل أن أصلها « فعلاء » كحمراء امتنعت من الصرف . وهي عندهم اسم للجمع وليست بجمع « شيء » .

وقال الكسائي وأبو عبيد : لم تنصرف لأنها أشبهت حمراء ، لأن العرب تقول في الجمع : « أشياءوات » كما تقول « حمراوات » ويلزمهما أن لا يصرفا « اسماً » ولا « ابناً » لقول العرب في الجمع : « اسماءوات » و « ابناوات » .

وقال الأخفش والفاء والزيايدي : « أشياء » وزنها « أفعلاء » وأصلها : « أشياء » كـ « هَيْن » و « أهواء » فمن أجل همزة التأنيث لم ينصرف لكنه خفف فأبدل من الهمزة الأولى وهي لام الفعل ياءً لانكسارها قبلها ثم حذفت استخفافاً لكثرة الاستعمال . ف « شيء » عندهم : أصله « شيء » على وزن « فَيْعِل » كـ « هَيْن » أصله « هَيْن » على « فِيعِل » وكان أصله قبل الإدغام « هَيْنون » على « فَيْعِل » كـ « مَيْت » ثم خفف إلا أن عين الفعل من « شيء » ياء ، وعين الفعل من « هين » واو لأنه من هان يهون كـ « ميت » وهذا الجمع لا نظير له لأنه لم يقع « أفعلاء » جمعاً لـ « فِيعِل » فيكون هذا نظيره ، و « هين » وأهواء » شاذ لا يقاس عليه ، وأيضاً فإن حذفه واعتلاله جرى على غير قياس .

فهذا القول خارج في جمعه واعتلاله عن القياس والسمع ، وأيضاً فإنه يلزمهم أن يصغروا « أشياء » على « شوائت » أو على « شبيئات » وذلك لم يقله أحد ، وإنما تصغيره « أشياء » وإنما لزمهم ذلك في التصغير لأن كل جمع ليس من أبنية أقل العدد فحكمه في التصغير أن يرد إلى واحده ثم يصغر الواحد ثم يجمع مصغراً بالألف والتاء أو بالواو والنون إن كان ممن يعقل ، ف « أفعلاء » ليس من أبنية أقل العدد ، وأبنية الجمع في أقل العدد أربعة وهي : أفعال وأفعلة وأفعل وفُعلة ، فهذه تصغر على لفظها ولا ترد إلى الواحد .

وقال المازني : سألت الأخفش عن تصغير « أشياء » فقال : « أشياء » ، قال المازني : فقلت له : يجب على قولك أنها « أفعلاء » أن ترد إلى الواحد فتصغره ثم تجمعها فانقطع الأخفش .

=

أصله « فعيل » فلو لم يكن مده جائزاً^(١) لالتبس أصله ، والدليل على أن أصله « فعيل » قولهم : أشياء ، أصلها : أشياء ، على أفعلاء ، كصديق وأصدقاء ، والكلام على هذا يحتاج إلى بسط وفيما أشرت إليه كفاية لأهل الفهم .

فصل : [في أن الياء والواو المفتوح ما قبلهما حرفا لين ، و لا يمتنع فيه

المد]

ويقال لهذا المعترض في مدّ « شيء وسوء » وشبههما : أنت أيها المعترض قد وافقتنا على مدّ « سوء » و « شيء بهم » — في الوصل والوقف — ووافقنا على مدّ « شيء » و « سوء » في الوقف — وهي روايتك ورواية أصحابك — ثم خالفتم في مدّ « شيء » و « سوء » في الوصل ، ما علّنتك في ذلك ؟ فإنه سيقول : — لا أمدّ^(٢) في الوصل — من

= وقال أبو حاتم : أشياء : أفعال جمع « شيء » ك « بيت » و « أبيات » وكان يجب أن ينصرف إلا أنه سمع غير مصروف ، وهذا القول جارٍ على القياس في الجمع لأن « فعلاً » يقع جمعه كثيراً على « أفعال » إلا أنه خارج عن القياس في ترك صرفه فلم يقع في كلام العرب « أفعال » غير مصروف فيكون هذا نظيره .

وقال بعض أهل النظر — الفراء — : « أشياء » أصلها « أشياء » على وزن « أفعلاء » — كقول الأخفش — إلا أن واحدا « فعيل » كأصدقاء وصديق ، فأعلّ على ما تقدم من تخفيف الهمة وحذف العوض وحسن الحذف في الجمع لحذفها من الواحد وإنما حذف من الواحد تخفيفاً لكثرة الاستعمال إذ « شيء » يقع على كل مسمى من عرض أو جسم أو جوهر فلم ينصرف لهمة التأنيث في الجمع ، وهذا قول حسن جارٍ في الجمع وترك الصرف على القياس لولا أن التصغير يعترضه كما اعترض الأخفش . — مشكل الإعراب ١ / ٢٣٨ — ٢٤١ — الطبعة العراقية — وانظر في هذا أيضاً : المنصف لابن جني : ٢ / ٩٤ — ٩٨ وشرح الشافية : ١ / ٢١ — ٣٢ والإنصاف : ٨١٢ — ٨٢٠ .

١ — في الأصل : جائز . وهو خطأ من الناسخ .

٢ — في الأصل : لما مدّ . وهو تحريف .

أجل أن الياء من « شيء » والواو من « سوء » قد انفتح ما قبلهما (*) وإثما تَمُدُّهُمَا إذا انكسر ما قبل (١) الياء، وانضم ما قبل الواو، فيقال له: فَلِمَ (٢) مَدَدْتُهُمَا في الوقف — وما قبلهما مفتوح — فسَوَّيتَ بينهما وبين « سوء » و « شيء بهم » في الوقف؟ فيقول: مَدَدْتُ في التقاء الساكنين — سكون الياء والواو، وسكون الهمزة التي بعدهما إذ (٣) وقعت بالإسكان — فيقال له: إذا كنت تَمُدُّه لالتقاء الساكنين، فيجب أن تَمُدَّ « القَدْر » و « الصبر » وشبهه؛ لأنه قد اجتمع ساكنان في الوقف، فلا بد إذن (٤) من مدِّ هذه الأشياء لأنه منها.

ولا (٥) يجوز أن يرجع فيقول: (مددت « شيء، وسوء » في الوقف، لأن الياء والواو حرفا لين، ولا أمدُّ « القَدْر » و « الصبر » وشبهه في الوقف لأنه لا حرف لين فيه) فإن (القارئ إن أقرَّ) (٦) أن الياء والواو في « شيء » (٧) و « سوء » حرفا لين، فقد سَوَّيْتُ بينهما وبين واو « سوء » وياء « شيء » لأنهما عنده وعندنا حرفا لين. فإذا سوى بينهما لم يمتنع مدُّهما في (٨) الوصل من أجل الهمزة كما لم يمتنع مد « سوء » و « شيء بهم » من أجل الهمزة في قول جميع النحويين.

فإن ادَّعى هذا المعترض أنه لا يمدُّ « شيء » و « سوء » في الوقف،

* — في الأصل: قبلها. وهو تحريف من الناسخ.

١ — في الأصل: قبلهما. وهو خطأ من الناسخ.

٢ — في الأصل: فلما. وهو خطأ من الناسخ.

٣ — في الأصل: إذا. وهو خطأ من الناسخ.

٤ — في الأصل: ان. وهو خطأ من الناسخ.

٥ — سقطت الواو من « ولا » في الأصل.

٦ — في الأصل: « القراءة إن قرأ ». وهو تحريف وتصحيف.

٧ — زيادة يقتضيها سياق الكلام.

٨ — في الأصل: و، وهو خطأ من الناسخ.

خَالَفَ روايته ولم يُمكنه الوقف إلا بحذف الهمزة، وذلك لا يجوز .
ويقال له : قد نصَّ سيبويه وغيره على أن الياء والواو المفتوح ما قبلهما ^(١)
حرفا لين، وأجاز مدَّهما في كتابه، وأجاز وقوع المدَّ المشدَّد بعدهما،
والمُشدَّد — لا يقع بعد ساكن إلا وذلك الساكن يجوز فيه المدَّ — لا
يكون في حروف اللين، والمُشدَّد أيضا لا يقع في جميع ذلك ^(٢) في جميع
كلام العرب إلا بعد حرف لين أو بعد حرف متحرِّك . وقد ذكر سيبويه
جواب : « هذا ثَوْبُ بكر وَجَيْبُ بكر » بالإدغام ^(٣)، والمدَّ لا بد منه
فيما قبل المُدغم إذا كان ساكنا، فدل ذلك على أن الياء والواو لمفتوح ما
قبلهما ^(٤) حرفا لين، ولا يمتنع فيه المدَّ، وكذلك ذكر سيبويه
« أُصِيْمٌ » ^(٥) و « أُجِيْمٌ » تصغير « أُصَمٌ » و « أُجَمٌ » ف وقعت الياء
المفتوح ما قبلها ممدودة، لأجل التشديد الذي بعدها . وذكر سيبويه في باب
الندا : أي زيد — بالمدِّ لما ^(٦) قبلها فتحة — فلولا ^(٧) أنها حرف لين ما جاز
مدَّها .

-
- ١ — في الأصل : قبلها . وهو خطأ من الناسخ .
 - ٢ — في الأصل : جملة زائدة بعد « ذلك » وهي : كلام العرب إلا بعد حرف . وهي خطأ من الناسخ .
 - ٣ — انظر كتاب سيبويه ٤ / ٤٤٠ .
 - ٤ — في الأصل : قبلها . وهو تصحيف .
 - ٥ — ذكر ذلك سيبويه في ٣ / ٤١٨ حيث قال :
(وذلك قولك في « مُدَقُّ » : مدقُّ . وفي « أُصَمٌ » أُصِيْمٌ . ولم أر سيبويه عرض
لكلمة « أُجِيْمٌ » تصغير أُجَمٌ، وقد وردت الكلمة في الأصل « حم » ولعلها
تصحيف .
 - ٦ — في الأصل : ما . وهو خطأ من الناسخ .
 - ٧ — في الأصل : فلو ، ويبدو أنه خطأ من الناسخ .

فصل : [إما أن يكون ياء « شيء » وواو « سوء » المفتوح ما قبلهما
حرفا لين أو من حروف السلامة]

ويقال لهذا المعترض في مدّ « شيء » و « سوء » : لا يخلو الياء والواو
المفتوح ما قبلهما^(١) من أن يكونا حرفت لين، كالآلف والياء المكسور ما
قبلهما، والواو المضموم^(٢) ما قبلها، أو يكونا من حروف السلامة كالذال
والتاء والراء وشبهه، فإن كانا من حروف اللين، فالمدّ في حروف اللين
حسنٌ جائزٌ عندنا وعندك مع الهمزة، وإن كانا من حروف السلامة كالذال
والتاء، فَلَمْ أَجْزِثْ وقوع المشدّد بعدهما، وذلك لا يجوز في التاء والراء
والذال السواكن، ولا في أخواتهم. وَلَمْ أَجْزِثْ مدّهما في الوقف أيها
المعترض، والمدّ لا يكون أبدا في جميع كلام العرب إلا في حرف اللين؟.

ألا ترى أنه لا يجوز مدّ « بكر » و « عمرو » و « الصبر » و
« القدر » وإن كان يجتمع [فيها]^(٣) ساكنان في الوقف .

فصل : [في جواز مدّ « شيء » و « سوء » وأن ترك مدّهما رواية عن
أصحاب ورش]

ويقال لهذا المعترض : إن كنت نفيت مدّ « شيء » و « سوء »
نظراً، فقد أريناك وجه النظر ونصّ سيبويه، وإن كنت نفيت رواية فعليك
بكتب المتقدمين من أصحاب ورش فإنك لا تجد مدّهما منصوحاً في كل

١ — في الأصل : قبلها . وهو خطأ من الناسخ .

٢ — في الأصل : المضمومة . وهو خطأ من الناسخ .

٣ — زيادة يقتضيها السياق . وفي الأصل : يجمع . وهو تحريف .

كتاب لأصحاب ورش . على أنا لسنا ننكر على من ترك مدّه برواية نقلها ،
إذ قد وقع في بعض الكتب ترك مدّه عن (١) ورش ، ولكننا نفضل مدّه ، لأن
عليه الجماعة من الأمصار وعليه نصّ (٢) أكثر الكتب من كتب المتقدمين .

وإنما ننكر (٣) على من روى رواية ما ، ثم أخذ يعيب ويعترض على كل
من خالف روايته فليس هذا حقّ العلم ولا وجه الانصاف .

عليك بما رويت وما ثقلت فالزمه وذُبّ عنه ، واحبس لسانك عن
الطعن على ما لم ترو ، فليس كل العلم وصل إليك ، ولا كل (٤) الروايات
ضبطها حفظك ، ولا أذاك عن نبي ولا صاحب ، أن القرآن نزل بروايتك
ونصّ على قراءتك .

فافهم جميع ما ذكرت لك ، واتق الله في نفسك ، ولا تطعن على
كتاب الله بغير علم . فقد نصحتك إن عقلت . عصّنا الله تعالى من
حَمِيَةِ الجهل وتجاوز الحق والعلو في الباطل ، إنه على ذلك قدير .

تم بحمد الله وعونه وتأييده . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين .



-
- ١ — في الأصل : وعن . ولعله من أخطاء الناسخ الكثيرة .
 - ٢ — في الأصل : نصه . وهو خطأ من الناسخ .
 - ٣ — في الأصل : ينكر . وما أثبتناه يتناسب مع ما سبق من الكلام .
 - ٤ — زيادة يقتضيه السياق .

٥	مقدمة التحقيق
٧	موضوع الكتاب وسبب تأليفه
٨	نسبة الكتاب إلى مؤلفه
١١	أهمية الكتاب
١٩ - ١٧	صورة الصفحتين الأولى والأخيرة من المخطوطة
٢١	تمهيد بين يدي الكتاب
٢٣	مقدمة المؤلف في التعريف بالكتاب
٢٥	فصل في وقوع الاستفهام غير ممدود ووقوع الخبر ممدوداً
٢٧	فصل في وقوع الخبر أشبع مدّاً من الاستفهام
	فصل في أن المدّة الثانية الحادثة في الوصل — على قراءة ورش — ليست للاستفهام
٢٨	فصل في رجوع البعض عن الاعتراض بالاستفهام إلى الاعتراض بغيره
	فصل في وقوع الاستفهام غير ممدود — على قراءة ورش — ووقوعه ممدوداً
٢٩	— على قراءة قالون —
٣٠	فصل في وقوع لفظ الخبر مثل لفظ الاستفهام
٣٠	فصل في تساوي الخبر والاستفهام في المد
٣١	فصل في خصائص وقوع الاستفهام في كلام العرب
٣٤	فصل في عدم ذكر النحويين المدّ من علامات الاستفهام

- ٣٥ فصل في أن الاستفهام أطول مدّاً من الخبر وأكثر حروفاً
- فصل في أن موضع النزاع كيفية المدّ المشبع والمدّ الذي دونه ولا يحكم ذلك إلا
- ٣٥ المشافهة
- ٣٦ فصل في أن المدّ لا يحصر وأن تقديره بالألفات للتقريب على المبتدئين
- ٣٧ فصل في الردّ على من ادّعى أن تقدير المدّ بالألفات على الحقيقة
- ٣٩ فصل في أن الاستفهام يعرف بدلالة الخطاب وليس المدّ من دلائل الاستفهام
- ٤٠ فصل لا يجوز توهم الاستفهام في « آمن الرسول » ممدوداً كان أو غير ممدود
- فصل لا يخلو قول المعترض على مدّ « آمن الرسول » بالاستفهام من
- ٤٠ إحدى ثلاث
- فصل في التسوية بين الخبر والاستفهام في المد والتزام بعضهم مدّ الخبر دون
- ٤١ الاستفهام
- ٤٢ فصل في التسوية بين مقدار المدّ بين الخبر والاستفهام وبين الاستخبار والتوبيخ
- ٤٣ فصل في أن معاني الاستفهام المتعددة تعرف بدلالة الخطاب لا بالمدّ
- ٤٥ فصل في نسبة بعضهم هذا الاعتراض إلى الإنطாகي والجواب عنه
- فصل في عدم جواز المساواة في مقدار المدّ بين « قال » و « أنذرتهم » والتي
- ٤٦ زعمها المعترض
- فصل في ما يلزم من أقرّ المدّ في « أنذرتهم » أكان المدّ لأنه استفهام أو لأنّ
- ٤٧ أصله همزتان
- فصل في أن المدّ نقل عن ورش قراءة ونصّاً في الكتب وترك المدّ نقل قراءة لا
- ٤٨ غير
- ٥٢ فصل في الاعتراض على مدّ « شئ » و « سوء »
- ٥٣ فصل في أن « شئ » أصله « فعيل »
- ٥٤ فصل في أن الياء والواو — المفتوح ما قبلهما — حرفا لين ولا يمتنع فيه المدّ

فصل : إما أن يكون ياء « شيء » وواو « سوء » — المفتوح ما قبلهما —

٥٦ حرفا لين أو من حروف السلامة

فصل في جواز مدّ « شيء » و « سوء » وأن ترك مدهما رواية عن أصحاب

٥٧ ورش

